

Distr.: Limited
28 March 2001
Arabic
Original: English

المجلس الاقتصادي والاجتماعي



للعلم

منظمة الأمم المتحدة للطفولة

المجلس التنفيذي

الدورة السنوية لعام ٢٠٠١

٤-٨ حزيران/يونيه ٢٠٠١

البند ٤ من جدول الأعمال المؤقت*

موجز استعراضات منتصف المدة والتقييمات الرئيسية للبرامج القطرية منطقة أوروبا الوسطى والشرقية ورابطة الدول المستقلة ودول البلطيق

موجز

أعد هذا التقرير استجابة لمقرر المجلس التنفيذي ١٩٩٥/٨ (E/ICEF/1995/9/Rev.1) الذي طلب إلى الأمانة أن تقدم إلى المجلس موجزا لنتائج استعراضات منتصف المدة والتقييمات الرئيسية للبرامج القطرية. ويحدد، في جملة أمور، النتائج المحققة، والدروس المستخلصة والحاجة إلى أي تعديل في البرنامج القطري، على أن يقوم المجلس بالتعليق على التقارير وتوفير التوجيه للأمانة إذا لزم الأمر. وقد أجريت استعراضات منتصف المدة والتقييمات الموصوفة في هذا التقرير خلال عام ٢٠٠٠.

* E/ICEF/2001/7

100501 090501 01-30883 (A)
0130883

مقدمة

١ - لم يجز أي من البرامج القطرية في المنطقة في عام ٢٠٠٠ أي استعراض لمنتصف المدة. غير أن هذا العام كان حافلا بالفرص المؤاتية لتحسين البيانات عبر إجراءات عمليات رصد شاملة رئيسية وهي: توفير التعليم للجميع، الذي أفيد عنه في استعراض منتصف المدة وورقة التقييم السابقين (E/ICEF/2000/P/L.26) نظرا لبدء العملية في عام ١٩٩٩ وامتدادها حتى عام ٢٠٠٠؛ والتقييم في نهاية العقد لأهداف مؤتمر القمة العالمي من أجل الطفل.

٢ - وقدمت غالبية بلدان المنطقة (ما خلا استونيا وبلغاريا وبولندا وتركمانستان وكرواتيا وهنغاريا) تقارير عن التقييم في نهاية العقد لمؤتمر القمة العالمي من أجل الطفل. ولم تقتصر عملية الإبلاغ على تحديث البيانات المستندة إلى المؤشرات البالغ عددها ٢٦ مؤشرا التي اختيرت لقياس التقدم فحسب، بل شجعت أيضا على إقامة علاقات أوثق وأكثر شفافية في مجال التقييم بين مختلف الوزارات والمعاهد داخل البلدان التي عملت على التقييم كما بين وكالات الأمم المتحدة والمنظمات غير الحكومية وغير ذلك من منظمات المجتمع المدني التي تقدم دعمها. وكوسيلة لسد الثغرات الموجودة في البيانات، أجرت البلدان العشرة التالية دراسات استقصائية متعددة المؤشرات لمجموعات: أذربيجان، أرمينيا، ألبانيا، أوزبكستان، أوكرانيا، البوسنة والهرسك، جمهورية مولدوفا، جمهورية يوغوسلافيا الاتحادية، جورجيا، وطاجيكستان. وأشارت بعض النتائج التي توصلت إليها هذه الدراسات الاستقصائية بصورة خاصة إلى وجود اتجاهات تنذر بالخطر سيستمرشدها في توجيه البرامج وستحدد خطط البحث والرصد والتقييم في المستقبل. وبدعم تلقاه المكتب الإقليمي من المقر، قام كجزء من الدراسات الاستقصائية المتعددة المؤشرات لمجموعات، بتنظيم ثلاث حلقات عمل مكثفة استغرقت أسبوعا واحدا لبناء قدرات الوزارات والمعاهد المشاركة في منهجية أخذ العينات والاستقصاء، وتجهيز البيانات، وتحليلها والإبلاغ عنها.

٣ - وأجريت، أثناء عام ٢٠٠٠، عدة تقييمات هامة لعمليات اليونيسيف ركزت جميعها على البرامج والمشاريع التي نُفذت على مدى فترة لا تقل عن ثلاث سنوات.

٤ - وشهدت المنطقة تنفيذ أول تقييم في نهاية الدورة في تركيا لدى انتهاء البرنامج القطري للفترة ١٩٩٧-٢٠٠٠. ويجري حاليا التشجيع بشدة على إجراء تقييمات البرامج في المستقبل في نهاية الدورة، وتشتمل أغلبية خطط الرصد والتقييم المتكاملة التي وُضعت العام الماضي على خطط لإجراء مثل هذا التقييم. وتتسم الجهود الأولية التي تبذلها تركيا في هذا المجال بالأهمية. وهذه المحاولة، الأولى من نوعها في المنطقة لإجراء تقييم لدورة برنامجية

بأكملها، تشكل الآن سابقة للبرامج الأخرى. وكان يُعترم جعل التقييم تقييما فعليا للبرنامج في نهاية الدورة ولكن الزلزال الذي ضرب تركيا حال دون ذلك.

٥ - وسلط الضوء على تقييم آخر تمثل في برنامج تعليم الأسرة في رومانيا. إذ بدأ هذا البرنامج في عام ١٩٩١. ونُفذ على مدى ثلاث دورات برنامجية. ولم يكتف التقييم بإعطاء توجيهات برنامجية ملموسة فحسب، بل شكل أيضا نقطة انطلاق لمناقشات معمقة دارت بين الخبراء والمشاركين في التقييم داخل حلقة عمل متميزة عقدت ما بعد التقييم للوقوف على ردود الأفعال.

٦ - وفي عام ١٩٩٥، وضع مشروع بحر الآرال للمساعدات البيئية والإقليمية. وغطى النهج المتعدد القطاعات الذي تبعه البرنامج المقاطعات المتاخمة لبحر الآرال في البلدان الثلاثة المتضررة وهي أوزبكستان وتركمانستان وكازاخستان.

٧ - ونفذ مشروع التعليم الشامل في ألبانيا لفترة ثلاث سنوات، واتضح من التقييم أن المشروع قد أثر إيجابا في أداء الطلاب ورضا المعلمين على السواء. وستشكل منهجية هذا التقييم وما تمخض عنه من نتائج موردا تستفيد منه برامج التعليم الأخرى التي تهتم في المقام الأول بتقدم التعليم.

٨ - ويركز تقرير الرصد الإقليمي الذي أصدره مشروع رصد أوروبا الشرقية في مركز إنيوتشيني للبحوث التابع لليونيسيف، والمعنون "الشباب في مجتمعات متغيرة"، على حالة الـ ٦٥ مليون شاب في المنطقة الذين تبلغ أعمارهم ١٥-٢٤ عاما - "جيل التحول".

تقييمات البرامج الإقليمية الرئيسية

التقييم السريع لبرنامج حكومة تركيا/اليونيسيف القطري (١٩٩٧-٢٠٠٠)

٩ - تعاقد مكتب اليونيسيف في تركيا مع مستشار خارجي لإجراء تقييم سريع داخلي في حزيران/يونيه وتموز/يوليه ٢٠٠٠ لبرنامج تعاون حكومة تركيا/اليونيسيف القطري للفترة ١٩٩٧-٢٠٠٠. وغطت هذه الدراسة عناصر البرنامج التالية التي وضعت خصيصا لدعم أهداف اتفاقية حقوق الطفل، واتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة وبرنامج عمل تركيا الوطني ومقاصدها:

(أ) تعبئة المجتمع المدني (دعم مشاركة المجتمعات المحلية والمنظمات غير الحكومية)؛

(ب) دعم تقليص حدة التفاوت الإقليمي والتفاوت ما بين المدن؛

(ج) البحث والرصد الاجتماعيان؛

(د) التخطيط ووضع السياسات.

١٠ - وردا على الزلزالين الكبيرين اللذين ضربا تركيا في عام ١٩٩٩، أطلقت اليونيسيف خطة إنقاذ الأطفال الأتراك الواردة في التقييم نظرا لمدى تغطيتها (٢٠٠ ٠٠٠ أسرة) وتكلفتها (١٥,٥ مليون دولار). وأعدت هذه الدراسة خصيصا لتقييم فعالية طريقة إعداد البرنامج واستراتيجياته بحيث يتسنى إدخال تغييرات على الدورة البرنامجية القادمة.

١١ - واستند هذا التقييم إلى التقارير السنوية، واستعراض منتصف المدة، والدراسات البحثية التي اضطلع بها بين عامي ١٩٩٧ و ٢٠٠٠ والتقارير الإحصائية المتعلقة بتركيا والتقارير المتعلقة بالحالات السائدة. وقُيِّم أداء البرنامج القطري على أساس المعايير النوعية مثل مدى الأهمية، والملاءمة، والنهج القائمة على التشارك، ودعم اللامركزية، والقدرة على تلبية احتياجات المرأة والطفل التي قد تنشأ أثناء تنفيذ البرنامج، والمتطلبات الأساسية الأخرى اللازمة لترويج أهداف الاتفاقيتين. وعلى الرغم من أن الغرض من التقييم كان إجراء تقييم برنامجي أشمل بكثير، اتخذ التقييم شكل دراسة أعدت ومشاورات جرت بين جهات نظيرة بسبب حالة الطوارئ التي تسبب بها الزلزال.

١٢ - وتبين من نتائج التقييم أن أهداف البرنامج ومقاصده التي اعتمدت من برنامج العمل الوطني واتفاقيات حقوق الطفل ذات أهمية في هذا الشأن. واعتبرت المقاصد قابلة للتطبيق وملمية بصورة مناسبة لاحتياجات المستفيدين إذ تضمنت مشاريع دعم الرعاية الصحية الأساسية، والتغذية، والتعليم وغيرها من المجالات، بما في ذلك إيجاد حلول خاصة بالمناطق لهذه المشاكل من حيث بعدها المكاني. غير أنه ارتئي أنه يلزم إيضاح المقاصد لدى إعداد البرنامج القطري بحيث يتسنى عرض جوانب النجاح وأوجه القصور فيه عرضا أكثر دقة.

١٣ - ومن جهة أخرى، أثار صياغة المجالات البرنامجية الأربعة لمعالجة هذه المشاكل صعوبات تتمثل في إقامة علاقة سببية مباشرة بين هذه المجالات والمقاصد.

١٤ - وثبت من التقييم أن حملات الدعوة التي أطلقت لزيادة الوعي باتفاقية حقوق الطفل ولإقامة شراكات استراتيجية مع الحكومة والمجتمع المدني لتأدية أدوار تكاملية كانت ناجحة. وأدى تواتر جهود الدعوة التي بذلتها اليونيسيف ووسائل الإعلام والمجتمع المدني عبر السنين أثناء هذه الفترة إلى تحلي إرادة الحكومة السياسية في اعتماد سياسات ذات صلة بشؤون الطفل وسن تشريعات في هذا الصدد.

١٥ - وكُيف البرنامج القطري مع تضاؤل النفقات الحكومية في القطاع الاجتماعي عبر اتخاذ تدابير من شأنها أن تتيح للمجتمع المحلي الاضطلاع بدور أكبر. واشتمل هذا الأمر على ما يلي: (أ) زيادة التركيز على العمليات التي تجري على مستوى القرى، مثل الرعاية الصحية الأساسية ونظام الإحالة على الجهات الطبية المختصة، الذي يعنى على نحو أفضل باحتياجات الناس وبطريقة أكثر جدوى من حيث التكلفة؛ و (ب) زيادة التعاون والشراكات القطاعية المشتركة مع قادة المجتمعات المحلية والمتطوعين في مجال تقديم الخدمات الاجتماعية؛ و (ج) إحياء الممارسات القائمة على المشاركة المتأصلة في ثقافة السكان، مثل تطوع المجتمع المحلي للعمل.

١٦ - وإن أكثر ما تضمنه جدول أعمال البرنامج في مجال البحث هو إعداد دراسات أساسية من أجل تخطيط المشاريع التجريبية. وسيعمل على جمع المعلومات واستخدامها من أجل تحديد السمات المميزة الاقتصادية والاجتماعية والديمقراطية للفئات المعرضة للخطر وتبنيها على مستوى الأسر المعيشية بغرض تحديد أهداف البرنامج. ويشكل نظام المعلومات الجغرافية الذي يستخدم في مناطق الزلازل أداة ملائمة وسوف يستخدم لتحقيق هذا الغرض.

١٧ - واقتصر الدعم الذي يقدم لعملية اللامركزية حتى الآن على توفير نماذج عملية من المشاريع التجريبية الخاصة بالمناطق وذلك في المقاطعات التي تجلت فيها القدرة على إدارة البرامج المشتركة بين القطاعات وتنفيذها محليا. وانبثقت عن البرنامج الخاص بالمنطقة دروس هامة وهي: (أ) تشكل المقاطعة والحلة مكانين طبيعيين لدمج العمليات المشتركة بين القطاعات وتيسير تنفيذها؛ و (ب) تتقبل الحكومات المحلية بيسر اعتبار المؤشرات الاجتماعية المتعلقة بنوعية الحياة جدول أعمال إنمائيا بعد الاضطلاع بتحليل للحالة تدعمه الأبحاث؛ و (ج) يمكن لثقافة الشعوب وأنظمة الدعم الاجتماعي أن تشكل مصادر حافلة بالوسائل التي تستخدم لتعبئة المجتمع المحلي على المشاركة، وتقاسم تكاليف المشاريع والمشاركة في إدارتها، ولضمان استدامة الاستثمارات في المشاريع. ولا بد من زيادة الدعم الذي تحظى به اللامركزية في تركيا وذلك عبر المساهمة في نقاش مسائل التمويل، لا سيما بالنسبة للمناطق الفقيرة الموارد حيث تبلغ مؤشرات نوعية الحياة أدنى مستوياتها.

١٨ - وأضيفت عناصر أساسية على برنامج العمل نتيجة للزلازل الكبيرين اللذين ضربا تركيا في عام ١٩٩٩. وزودت خطة إنقاذ الأطفال الأتراك اليونيسيف في تركيا بقدر وافر من التجارب في مجال تنفيذ برنامج رئيسي لحالة الطوارئ. وتمخضت عن هذه التجربة ابتكارات برنامجية جديدة، مثل التدخل على المستوى الاجتماعي النفسي وتطبيق مفهوم

البيئة التي تراعي الطفل تطبيقاً علمياً، وإقامة علاقات تعاون جديدة، واستخدام تكنولوجيا جديدة وموارد برنامجية جديدة يمكن اعتمادها في البرنامج القطري القادم.

١٩ - واقترح التقييم أن ينجم في دورة البرنامج القادمة المضي لفترة أطول في تنفيذ الاستراتيجيات التي أثبتت فعاليتها واعتماد ما استخلص من دروس وما اختبر من ابتكارات. ويبيّن البرنامج العادي العمليات والاستراتيجيات التالية التي أثبتت فعاليتها في تركيا والتي سيستمر تنفيذها في البرنامج القادم:

(أ) الدعوة والتعبئة الاجتماعية (لا سيما في مرحلة البرنامج الأولية)؛

(ب) المعلومات الأساسية ذات الصلة التي ينبغي لفت انتباه العموم إليها؛

(ج) بناء قدرات الشركاء في التنفيذ (على الصعيدين المحلي والوطني)؛

(د) النهج المشترك بين القطاعات الذي يتبع في تقديم الخدمات مثل الإدارة المتكاملة لأمراض الطفولة والرعاية الصحية الأساسية ونظام الإحالة على الجهات الطبية المختصة، والرعاية والنماء المتكاملين في مرحلة الطفولة المبكرة/تدريب الأمهات، ودور الحضانة ومراكز الشباب، وغيرها من الخدمات المجدية التكاليف؛

(هـ) التمكين والمشاركة اللذان يمكنان المتطوعين من أفراد المجتمع المحلي والأسر من تولي مسؤولية السعي إلى تحقيق رفاههم، بما في ذلك اتباع أنماط سلوكية جديدة والمبادرة بطلب الخدمات. ولتحقيق هذا الغرض، ستستخدم أنظمة دعم اجتماعية ذات صلة بالثقافة السائدة لتعزيز عملية المشاركة، الأمر الذي يؤدي إلى كفاءة الاستدامة وجدوى التكاليف؛

(و) تنفيذ برامج خاصة بالمناطق (على مستوى المقاطعة ومستوى الخلية) وإدارتها لإتاحة أقصى حد من التغطية/استخدام العمليات في كل حيز مكاني يكثُر فيه السكان المعرضون للخطر ومن أجل تنفيذها بطريقة فعالة وكفاء يتم التوصل إليها عن طريق مزيد من المساءلة والإشراف (المحليين).

٢٠ - وستعتمد اليونيسيف في تركيا الابتكارات التي اختُبرت في الدورة الماضية مثل الدعم الاجتماعي النفسي، ومفهوم البيئة المراعية للطفل وتقديم الخدمات بصورة متكاملة. وستعد هذه الابتكارات في شكل مجموعات في إطار مشروع للتأهب للكوارث وحالة الطوارئ لتعتمده إدارات المقاطعات في البلد كجزء من تدابير التأهب للكوارث. وعلاوة على ذلك سيحافظ على علاقات التعاون الجديدة التي أقيمت مع الجامعات المحلية ومنظمات المتطوعين ووكالات الإغاثة الدولية، فضلاً عن المانحين الجدد لموارد البرنامج. كما سيتواصل استخدام التكنولوجيا الجديدة، مثل الموقع الموجود على الشبكة (Child Informationnetwork in Turkey)

ونظام المعلومات الجغرافية وذلك من أجل الدعوة والسياسات العامة وتطوير البرنامج. ومن المؤكد أن الدورة البرنامجية القادمة سوف تشتمل على استحداث نظام رصد وتقييم لغرض تنفيذ البرنامج وإدارته وتوثيقه. وسيكون من المفيد توثيق عمليات البرنامج وممارساته وتكاليفه في سبيل الدعوة إلى إعادة تطبيق الابتكارات على نطاق واسع.

تقييم برنامج تعليم الأسرة (رومانيا)

٢١ - بدأت اليونيسيف العمل في رومانيا في عام ١٩٩١ وشرعت حاليا في تنفيذ دورتها البرنامجية الثالثة (٢٠٠٠-٢٠٠٤). وهي تضطلع بمهمة كبيرة، إذ أنها تعمل على جبهات مختلفة لمعالجة مسائل تعليم الأطفال في عمر مبكر، وتعليم الآباء والأمهات، وتنمية المجتمع المحلي، وتعليم جاليات الغجر المحلية، وفيروس نقص المناعة البشرية المكتسب/الإيدز وتدريب القائمين على التغيير.

٢٢ - كانت الدورة البرنامجية السابقة (١٩٩٥-١٩٩٩) لمشروع تعليم الأسرة الخمسي امتدادا لمشروع سابق للنماء والرعاية في الطفولة المبكرة (١٩٩١-١٩٩٤) وكان الغرض منها بلوغ المزيد من المقاطعات، وتستهدف الآن تمكين الأسرة عبر توفير التعليم والتدريب إلى مختلف مستويات مقدمي الرعاية وغيرهم من الجهات التي لها صلة بسياسات رعاية الطفل وبرامجها. وشارك في المشروع مختلف الشركاء، بما في ذلك وزارة التعليم الوطني ووزارة الصحة ووزارة العمل والرعاية الاجتماعية، والمحافظون، وغيرها من السلطات المحلية والمنظمات غير الحكومية، والكنائس، والمربين، والمرضى، والمساعدين الاجتماعيين والآباء والأمهات. وركزت أنشطة المشروع بصفة خاصة على تدريب القائمين على التغيير (بصورة أساسية مدراء رياض الأطفال، والمعلمون، ومفتشو المدارس، والمساعدون الاجتماعيون، والمرضون، والمحافظون، وغيرهم) في مجال وضع برامج الطفولة المبكرة وتنفيذها، وتعليم الآباء والأمهات، والتثقيف في سبيل الصحة وتطوير المجتمع المحلي.

٢٣ - وأشار التقييم إلى وجود بعض جوانب القوة في استراتيجيات البرنامج وهي: (أ) انتقاء وكالات حكومية وغير حكومية رئيسية وأشخاص رئيسيين كشركاء في البرنامج؛ و (ب) تدريب المدربين لمضاعفة الأثر؛ و (ج) حُسن اختيار المنظمات غير الحكومية الشريكة لتكملة عمل المشروع. ومكّن دمج عناصر البرنامج داخل النظام القائم من توسيع نطاقه وضمان إدامته.

٢٤ - كما كانت هناك مجالات تثير القلق وهي: (أ) ضرورة تحديد الأهداف تحديدا أوضح؛ و (ب) انتفاء أدوات التقييم والرصد الموحدة؛ و (ج) نقص الموظفين في المشروع؛ و (د) إهمال دور الحضانة؛ و (هـ) تأثير المشروع في الأطفال الغجر بحدوده الدنيا.

٢٥ - ويبن التقييم عدة دروس استخلصت أثناء تنفيذ المشروع. فقيادة المجتمع المحلي ووجود قلة من المشاريع ذات الصلة هما اللذان يتحكمان بنجاح البرنامج. وإلى ذلك، فإن أطفال المجتمعات المحلية الفقيرة سيبدون اهتماما محدودا بالالتحاق بالمدارس، إلا إذا أُبِيَت احتياجاتهم الأساسية من مأكل وملبس. واستخلص درس آخر وهو أن تدريب مختلف الخبراء في مجال رعاية الأطفال لا يعد ضمانا لاحتفاظ النظام بهم. فالعديد من الموظفين ينتقلون إلى مشاريع أو مهن أخرى بعد الإفادة من التدريب.

٢٦ - وسيركز المشروع، أثناء دورة البرنامج القادمة، على مجالين رئيسيين وهما: النماء والرعاية في مجال الطفولة المبكرة، عبر اشتماله على التعليم في مرحلة ما قبل المدرسة، وتعليم الآباء والأمهات ومشاركة الأطفال؛ وتطوير المجتمع المحلي من أجل تمكين الأسر، الذي يشمل بناء قدرات القائمين على التغيير، وتعليم جاليات العجر المحلية وتطويرها.

٢٧ - وارتأى الفريق بأن تقييم هذا البرنامج المكثف والمنوع بعد خمس سنوات من تنفيذه يتطلب ما لا يقل عن ثلاثة أسابيع من السفر الفعلي داخل البلد من أجل رصد أنشطة البرنامج رسدا فعليا ومقابلة الجهات النظرية، ومن ثم عدة أسابيع أخرى لكتابة النتائج وتحريرها.

٢٨ - واستخدم هذا التقييم بعد الانتهاء منه كجزء من اجتماع استعراضي ضم جنبا إلى جنب الأشخاص الذين شاركوا في التقييم علاوة على الموظفين المسؤولين عن وضع سياسات رعاية الطفل وتعليمه. وكان التشارك في استخدام التقييم كمنتدى للمناقشات في اجتماع شامل للغاية شديد الإيجابية وهو يشكل مثالا في وسع البلدان الأخرى في المنطقة أن تقتنيه.

تقييم مشروع بحر الآرال للمساعدات البيئية والإقليمية

(المشروع الخاص بالمناطق والذي يشمل أوزبكستان وتركمانستان وكازاخستان)

٢٩ - ووضع هذا المشروع في عام ١٩٩٥ لمعالجة حالة النساء والأطفال المقيمين في المناطق التي تأثرت بأزمة بحر الآرال. وغطى هذا المشروع المقاطعات المتاخمة لبحر الآرال في كل من البلدان الثلاثة المتضررة وهي أوزبكستان وتركمانستان وكازاخستان. وضم هذا البرنامج خمسة عناصر وهي: صحة الأمهات؛ وصحة الأطفال، بما في ذلك مكافحة أمراض الإسهال والتهابات التنفس الحادة؛ والتغذية. بما في ذلك الإرضاع الطبيعي، وفقر الدم ونقص اليود؛ والتعليم الأساسي، والمياه والمجاري الصحية.

٣٠ - وتقرر تقييم هذا المشروع في عام ٢٠٠٠ من أجل تقديم معلومات تساهم في البرنامج الجديد للفترة ٢٠٠٠-٢٠٠٤. واستند التقييم إلى استعراض ما توافر من وثائق ومواد وإحصاءات؛ وإلى مناقشات جرت مع مختلف الجهات المعنية من مكاتب اليونيسيف ومسؤولي الحكومات المحلية وموظفي الصحة ومدراء المدارس والمنظمات غير الحكومية وغير ذلك من الشركاء في البلدان الثلاثة. وفيما يلي النتائج الرئيسية التي تم التوصل إليها:

(أ) من بين الأهداف الأصلية، أُنجزت، بمساهمة واضحة من اليونيسيف، الواردة في مجالات التحصين، ومكافحة أمراض الإسهال والإرضاع الطبيعي. والعوامل التي ساهمت في النجاح في هذا المجال كانت توافر القدر الكافي من الموارد المالية والبشرية، والدعم السياسي، ووضوح الأهداف والمقاصد، وحسن التواصل والتعبئة الاجتماعيين، وحسن استخدام المعلومات في عملية الرصد؛

(ب) وتعذر تحقيق أغلبية الأهداف الأصلية الأخرى ذات الصلة بالتهابات التنفس الحادة وصحة الأمهات وفقر الدم الناجم عن نقص الحديد، ونقص اليود، والتعليم الأساسي، والمياه والمجاري الصحية. ويعود هذا الفشل إلى وضع أهداف غير واقعية ومبهمه - وفي قطاعي التعليم والمياه والمجاري الصحية - إلى نقص الموارد البشرية والمالية؛

(ج) وإن النهج الشامل لعدة قطاعات ولعدة بلدان الذي يتبع في إدارة المشاريع اختزل عمليا إلى نهج متعدد القطاعات ومتعدد البلدان؛

(د) وساهم البرنامج في بناء القدرات على المستوى المحلي وبلغ الفئات التي كان يستهدفها في مجالات التحصين، ومكافحة أمراض الإسهال، ومكافحة وفيات الرضع والأطفال، وترويج الإرضاع الطبيعي، وإلى حد ما في مجال وفيات الأمهات لدى الوضع ومكافحة فقر الدم لدى الأطفال والنساء؛

(هـ) لم تكن هيكلية الإدارة ملائمة لتنفيذ المهام. كما أنه يلزم تحسين التنسيق الحالي الجاري بين اليونيسيف والحكومة والمنظمات غير الحكومية وغير ذلك من الشركاء الدوليين؛

(و) كان الأداء من حيث جمع المساهمات من المانحين أقل بكثير من المستويات المستهدفة.

٣١ - ودُمج داخل البرنامج الجديد العديد من التوصيات التي انبثقت من التقييم، وسيعد المزيد من الدراسات عن التهابات التنفس الحادة والوقاية من فقر الدم ومكافحته. كما كشف التقييم عن احتمال حدوث كارثة في مجال التغذية في أوزبكستان، وأجريت في

تشرين الثاني/نوفمبر دراسة بشأن محيط العضد. والعمل غير المنجز في مجالات التهابات التنفس الحادة، وصحة الأمهات، وفقر الدم الناجم عن نقص الحديد، ونقص اليود، والتعليم الأساسي، والتصحيح والمياه والمحاري الصحية يشكل جزءاً من برنامج التعاون الجديد للفترة ٢٠٠٠-٢٠٠٤. ويشتمل هذا البرنامج على مشاريع شاملة لعدة قطاعات مثل النماء والرعاية في الطفولة المبكرة. وسعت عملية التخطيط إلى التأكد من وضوح الأهداف وواقعيتها وإمكانية قياسها. كما تبذل الجهود للمضي في زيادة مشاركة المجتمع المحلي في أعمال التخطيط والتنفيذ والرصد، إلا أن هذا الأمر يختلف باختلاف البلد وباختلاف المشروع.

٣٢ - وإن العملية السياسية المتمثلة في تشكيل الدول الثلاث أمة واحدة تجعل من الصعب التكهن بمدى فعالية هذا العمل المشترك في البلدان في المستقبل. فبينما تشترك البلدان الثلاثة في العديد من هذه المسائل، تختلف ردود الأفعال على المشاكل التي تواجهها منطقة بحر الآرال. غير أنه على المدى القصير يتم تنفيذ العديد من أعمال البرنامج بمشاركة الموظفين الفنيين التابعين للحكومات الثلاث.

تقييم مشروع التعليم الشامل (ألبانيا)

٣٣ - بدأ مشروع التعليم الشامل في عام ١٩٩٧ وفي حزيران/يونيه ٢٠٠٠ أنجزت فترة الأعمال التحضيرية ومرحلتان من مراحل البرنامج. وشملت المرحلة الأولى ست مدارس في المشروع، أما الثانية فشملت ١٠ مدارس. وشارك اليونيسيف في هذا المشروع معهد الدراسات التربوية التابع لوزارة التعليم الألبانية، والمعهد الدولي للتعليم الشامل، وجامعة تورونتو. وكان الغرض من هذا التقييم هو تقدير أثر المشروع في قاعات الدراسة التي اعتمدت هذا النهج والتوصيات الداعية إلى توسعة نطاقه.

٣٤ - وتضمن التقييم استعراضاً وتقديراً للتقييم الداخلي للمرحلة الأولى من المشروع علاوة على تقدير المرحلة الثانية. أما منهجية البحث فكانت بصورة أساسية بمثابة تحليل نوعي.

٣٥ - إن الغرض من منهج التعليم الشامل هو الجمع ما بين منهجية تدريس جماعية وفلسفة تعليمية تشرك التلميذ والتلميذة في عملية تعلمهما وتعمم نهج شامل للتعليم. وينفذ المشروع في ألبانيا عبر "أنشطة" يمكن تنفيذها أثناء سنة دراسية واحدة. وهذه الأنشطة مخصصة لتحقيق أهداف مناهج الرياضيات، ومعرفة العلوم الطبيعية، واللغة الألبانية، والتربية المدنية والتاريخ/الجغرافيا. ولا تقتصر هذه الأنشطة على أهداف موضوع محدد ما فحسب، تصنيف الكلم نحوياً على سبيل المثال، بل إنها تتيح للتلاميذ فرصة التحوار بشأن موضوعات

أشمل مثل البيئة أو الصحة. ويشجع الطلاب على تطبيق ما تعلموه عبر التمارين التربوية في العالم الواقعي.

٣٦ - وتبين من نتائج التقييم أن المشروع بدأ يترك، بعد انقضاء ثلاثة أعوام على تنفيذه، أثرا إيجابيا في مشاركة التلاميذ وغيرهم من العناصر الفاعلة. وفيما يلي بعض هذه النتائج:

(أ) ثمة دليل على حدوث تغيير نوعي في مجالات معينة مثل مشاركة التلاميذ، وتحسن المهارات في مجال حل المشاكل، وازدياد التسامح إزاء أوجه الاختلاف وتحسن مستوى الثقة بالنفس، وثمة دليل أولي على تحسن الأداء الأكاديمي؛

(ب) ارتفاع مستوى المشاركة وتعلم أهداف الموضوع لدى التلاميذ الأضعف أكاديميا؛

(ج) كان التلاميذ يشاركون في أنشطة تحسّن المدرسة والمجتمع المحلي وأفادوا بأن علاقاتهم مع أفراد الأسرة الآخرين تتحسن؛

(د) أعرب المعلمون عن قدر كبير من الرضا والارتياح إزاء وسائل التعليم الجماعي. ووصفوا دورهم على أنه دور الوسيط والمشارك في التعلم وليس كمحاضر يكتفي بنقل المعلومات؛

(هـ) اتضح للمعلمين أن مشروع التعليم الشامل يفوق من حيث الوقت النموذج الأكثر تقليدية الذي كان يتبع في الماضي، غير أنهم أفادوا جميعا بأن هذه الطريقة أكثر فعالية في إبقاء التلاميذ منخرطين في عملية التعلم؛

(و) قام فريق أساسي بوضع الأنشطة التي نفذها المعلمون بحذافيرها. وكان بعض المعلمين مرتاحا لوضع هذه الأنشطة بطريقة تنكيف مع الغاية المنشودة، غير أنه يلزم المزيد من إشراك المعلمين فيها إشراكا تاما من أجل بناء قدراتهم على وضع أنشطتهم.

(ز) اعتبر التدريب شديد الفعالية، إذ أنه أرسى الأساس لنجاح هذا المشروع. وأعربت جميع العناصر الفاعلة عن رغبتها في توفير المزيد من التدريب المتقدم ونموذج من تدريب المدربين ليجري تنفيذه؛

(ح) كانت الموارد المخصصة للأنشطة كافية إلى حد ما، وتدبر التلاميذ والطلاب أمر توفيرها. غير أنهم أعربوا جميعا عن ضرورة توفير المزيد من الموارد التكنولوجية والمرجعية على نحو يكفل استمرار تحسن هذا المشروع؛

(ط) ودعم مدرء المدارس، ومدراء القطاعات التعليمية، ووزارة التعليم ومعهد الدراسات التربوية تنفيذ هذا المشروع دعما شديدا. وعمل مدرء المدارس ومدراء القطاعات التعليمية على تعميم التدريب الداخلي ضمن مناطقهم، وأتاح المعهد الوقت لموظفيهم في الفريق الأساسي لتطوير الأنشطة والدعم للمعلمين الذين كانوا ينفذون المشروع؛

(ي) توصل المشروع على ما يبدو إلى تعزيز الجهود التي تبذل لإصلاح المناهج الدراسية في النظام التعليمي في ألبانيا؛

(ك) اتضح أن العلاقات بين المدارس والمجتمع المحلي قد تحسنت نتيجة لهذا المشروع.

٣٧ - وأشار التقييم إلى أن المشروع سوف يقتضي نوعا من الدعم المالي الخارجي لفترة زمنية متوسطة بفعل هشاشة النظام التعليمي الألباني حاليا. ولا يمكن اعتبار المشروع علاجا يتم بين ليلة وضحاها، إذ أن إحدى مسلمات المنهاج التعليمي الشامل الرئيسية تقتضي التغلغل إلى داخل النظام التعليمي بطريقة شاملة وعميقة على السواء.

٣٨ - وإن التلاميذ الذين تشملهم جهود التغيير هذه بوصفهم المستفيدين النهائيين منها، بدأت تبدى لديهم دلائل واضحة على التغيير وتحقيق الأهداف التي يلمسها هذا المشروع. ويشتمل النظام التعليمي الألباني حاليا على زخم يقتضي شيئا من الدعم المتواصل لفترة زمنية أطول ومعقولة. ولدى المعلمين والتلاميذ والآباء والأمهات بالفعل دافع متنام باتجاه إحداث هذا التغيير في النظام والذي يقتضي غرس مشروع التعليم الشامل فيه برمته. وفي نهاية الأمر سوف تكون التكاليف شديدة الجدوى إذا ما استمرت اليونيسيف في القيام مقام الشريك والوسيط إلى أن يبلغ عدد الألبان داخل النظام التعليمي الألباني مستوى يمكنهم من تولي إدارة أمور المشروع بصورة كاملة.

٣٩ - وأفضى التقييم إلى سلوك عدة اتجاهات في البرنامج في عام ٢٠٠١، تضمنت إضافة مشروع لتدريب المعلمين قبل دخولهم الخدمة ينفذ بالتعاون مع الجامعات التربوية، وتوسعة نطاق المشروع في الصفوف الابتدائية ١ إلى ٤ وفتح مدارس جديدة إضافية.

الشباب في مجتمعات متغيرة (مشروع رصد أوروبا الشرقية/مركز إينوتشنتي للبحوث)

٤٠ - يركز تقرير رصد أوروبا الشرقية لهذا العام على حالة شباب المنطقة البالغ عددهم ٦٥ مليون شاب والذين تتراوح أعمارهم بين ١٥ و ٢٤ عاما (١٩٩٩). وهذا هو الجيل الأول منذ انهيار الشيوعية الذي يترك مقاعد الدراسة ويبحث عن عمل ويتخذ قرارات بشأن إعالة أسر. وهكذا فإن هذا الجيل يضع إصلاحات العقد الماضي على المحك.

٤١ - ومن أصل العدد الإجمالي للشباب، كان ٢٦ مليون شاب (٤١ في المائة) يتابعون دراستهم، و ٢١ مليون شاب (٣٢ في المائة) كانوا يعملون و ١٨ مليون شاب (٢٧ في المائة) لم يكونوا ضمن أي من هاتين الفئتين. وغالبا ما يعتبر أفراد هذا الجيل الحاصدين الطبيعيين لمكاسب هذا التحول، وأفرادا متقبلين بانفتاح للأفكار الجديدة وقادرين على التكيف مع الأوضاع الجديدة. غير أنهم أيضا رواد هذه المجتمعات التي تُبعث من جديد. ويضعهم هذا الدور في موقع محوري - إذ أن التحول ينطوي بالنسبة لهم على مخاطر خاصة وفرص خاصة على السواء.

٤٢ - ولا يكتفي هذا التقرير بتسليط الضوء على التحديات التي يواجهها هذا الجيل، بل إنه يذهب إلى اعتبار جيل التحول هذا ذخرا هائلا للمنطقة في هذا الوقت الذي يشهد تغيرا اقتصاديا واجتماعيا سريعا. ويتجاوز التقرير الفكرة السائدة بأن الشباب هم أفراد يستسلمون للمنتجات والخدمات والقيم، ويدعو إلى وضع سياسات مراعية للشباب وتعود بالفائدة على الأسر والمجتمعات المحلية والمجتمعات فضلا عن الشباب أنفسهم. وثمة مفهومان يعززان هذه الاستراتيجيات وهما: الاعتراف بأن الشباب يشكلون فئة سكانية متميزة ذات احتياجات خاصة بها؛ ومشاركة الشباب، بما في ذلك إجراء حوار هادف معهم، يؤدي إلى المساهمة مساهمة حقة في ردود الفعل على السياسات المتبعة.

الخلاصة

٤٣ - إن البلدان التي تعمل على إعداد التوصيات المتعلقة ببرامجها القطرية وخطط عملياتها الرئيسية لهذا العام بدأت بوضع خطط الرصد والتقييم المتكاملة الخاصة بها. وعلى الرغم من المحاولات التي جرت في السابق لوضع خطط الرصد والتقييم المتكاملة، كان الهدف منها غامضا، الأمر الذي أدى إلى عدم استخدامها كأداة في الإدارة على القدر الكافي. إلا أن هذا الوضع يتغير الآن لأن موظفي البرنامج أصبحوا أكثر إلماما بمفهوم هذه الخطة التطلعية وفوائدها، مما سيؤدي حتما إلى رفع مستوى تحسين التقييمات في المستقبل.

٤٤ - والقدرة المتزايدة على جمع البيانات وتحليلها والتي نمت بفضل عمليات الرصد الشامل (توفير التعليم للجميع والاستعراض في نهاية العقد) والتدريب الذي وضع كجزء من الدراسات الاستقصائية المتعددة المؤشرات لمجموعات سيحسنان دون ريب من البيانات الأساسية التي ستجعل التقييمات اللاحقة أفضل. غير أنه ما زال من الضرورة بمكان متابعة مهارات الجهات النظرية وموظفي البرنامج الذين شاركوا في التدريب على الدراسات الاستقصائية المتعددة المؤشرات لمجموعة والإفادة من تلك المهارات.

٤٥ - وستغدو تقييمات البرامج أكثر أهمية بالنسبة للمساءلة، إذ أن بُنى البرامج تنتقل من اتباع النهج القطاعي التقليدي إلى نهج متكامل قائم على الحقوق. وفي المستقبل سيزداد التركيز على رصد فعالية إطار البرامج نفسه وتقييمها وعلى الاستراتيجيات المستخدمة للتوصل إلى نتائج إيجابية.